رأي القدس

افلاس الدبلوماسية العربية

■ قرر اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي انعقد يوم امس في القاهرة الذهاب الى مجلس الأمن الدولي سعيا لاستصدار قرار جديد يعيد بعض الحياة الى العملية السلمية الميتة. ولكن من غير المتوقع ان يؤدي هذا التحرك الى اي نتائج ملموسة، لان المزاج العام في المنطقة حاليا هو مزاج حرب وعدم استقرار، مضافا الى ذلك انشغال الادارة الامريكية بملفات اكثر أهمية، مثل الملف النووي الايراني وسلاح المقاومة الاسلامية (حزب الله) في لبنان وكيفية نزعه.

السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية اعلن قبل شهر تقريبا، وفي ختام اجتماع طارئ لمجلس الجامعة انعقد على مستوى وزراء الخارجية لبحث العدوان الاسرائيلي على لبنان، اعلن وفاة العملية السلمية لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي التي تستند الى خريطة الطريق، لان الادارة الامريكية سلمتها للحكومة الاسرائيلية بالكامل، وتركتها تعيد صياغة بنودها وفقا لمصالحها، بحيث جاءت الحصيلة النهائية مخيبة للآمال.

العودة الى مجلس الامن من بوابة الضعف والاستجداء هي دليل افلاس النظام العربي الرسمي، وهروبه من القضايا الملحة الى قضايا ثانوية بهدف الهاء الرأي العام العربي، وايجاد مهام سفر لبعض وزراء الخارجية، وربما الأمين العام للجامعة نفسه، للبقاء بضعة ايام في نيويورك والانطلاق منها في جولات تشمل بعض العواصم الاوروبية والعالمية.

الاحداث الجارية حالياً في لبنان والعراق والاراضي الفلسطينية المحتلة تجاوزت خريطة الطريق بمراحل، وباتت تتطلب اجراءات عملية للتعامل معها بشكل فاعل ومؤثر، وليس فقط بالاكتفاء باصدار البيانات والتصريحات والشكوى مجددا الى مجلس الأمن الدولي.

الاراضي العربية المحتلة تشهد حصارا اسرائيليا خانقا، وسلسلة من المجازر اليومية، حصدت حتى الآن اكثر من خمسمئة شهيد منذ الانسحاب الاسرائيلي الشكلي من قطاع غزة. وبالامس قررت الحكومة الاسرائيلية بناء وحدات سكنية جديدة في المستوطنات المحيطة بالقدس المحتلة.

كسر هذا الحصار، وايصال المعونات المادية والغذائية والطبية الى الفلسطينيين، واعادة فتح المعابر، كلها اولويات على درجة كبيرة من الأهمية وتحتاج الى تحرك عربي فاعل، خاصة من قبل الدول العربية المؤثرة، مثل مصر والمملكة العربية السعودية والاردن التي تقيم علاقات خاصة ومتميزة مع الولايات المتحدة الامريكية.

وزراء الخارجية العرب لا يريدون ان يفعلوا اي شيء عملي او ملموس، فلم يصدر عن اجتماعهم ما يفيد انهم بصدد كسر حصار لبنان الجوي والبحري او حصار المناطق الفلسطينية المحتلة، لانهم لا يريدون اغضاب واشنطن او استفزاز الدولة العبرية.

فاذا كان هؤلاء لم يجرؤوا على الذهاب الى العاصمة اللبنانية بيروت بطائراتهم الا بعد الحصول على اذن من الحكومة الاسرائيلية، فانه من غير المتوقع منهم مقاومة اي حصار، او الاقدام على اي تحرك جدي لوقف حمامات الدم التي يعيشها اشقاء لهم في الاراضي المحتلة.

المسألة ليست مسألة قرارات جديدة تصدر عن مجلس الأمن الدولي، فهناك اكثر من ستين قرارا صدرت عن المجلس والجمعية العامة لم ينفذ اي منها. كما ان هناك سلسلة طويلة من مبادرات السلام العربية، تبدأ بمبادرة الملك فهد بن عبد العزيز التي تبنتها قمة فاس الثانية عام 1982 وتنتهي بمبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز التي تبنتها قمة بيروت العربية قبل ثلاثة اعوام.

السيد عمرو موسى امين عام الجامعة العربية يجب ان يعلن وفاة النظام الرسمي العربي، مثلما اعلن وفاة العملية السلمية، بدلا من محاولة التغطية على هذا النظام وعجزه وفشله باختراع مبادرات جديدة غير ذات جدوى.

الرأي العام العربي يريد خطوات جدية، مثل سحب السفراء او التلويح بورقة سلاح النفط، او تنظيم القوافل الجوية والبرية لكسر الحصار على لبنان وفتح المعابر المغلقة امام الفلسطينيين في قطاع غزة. اما غير ذلك فمضيعة للوقت، وتأكيد جديد على افلاس الدبلوماسية العربية.

الحقيقة والوهم في ثيولوجيا احتكار الدولة الحديثة للعنف

د. بشير موسى نافع *

■ شاع في الآونة الأخيرة استدعاء تعريف ماكس فيبر الشهير للدولة الحديثة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية التي تحتكر العنف. مناسبة هذا الاستدعاء هو الجدل المستمر حول الوضع اللبناني الداخلي، لاسيما وجود حزب الله كقوة مسلحة غير رسمية. للبنان بالطبع جيش، ليس جيشاً قوياً بالضرورة، ولكنه ككل جيوش الدول الحديثة يمثل المؤسسة العسكرية الوطنية. وللبنان أيضاً قوى أمنية مسلحة، يفترض أنها تخضع لسلطة الحكم الوطني وقانون البلاد، وتعمل على حماية الأمن الداخلي. فكيف إذن يعطي حزب سياسي معين، كحزب الله، لنفسه الحق في تشكيل قوة مدججة بالسلاح، ويدعي في الآن نفسه حرصه على وحدة لبنان وكيانه الوطني ودولته؟ لا يحتاج الإنسان لأن يكون فيلسوفاً ليدرك ان الثقافة السياسية الحديثة، والتشريعات الدولية المعبرة عنها، تعتبر الدولة تجسيداً للأمة والمعبر عنها في آن، وان إضعاف الدولة يعني بالضرورة إضعاف الكيان الوطني وجعله عرضة للانهيار. ووجود مؤسسة عسكرية خارج نطاق الدولة يستبطن تقويض استعلاء الدولة على مواطنيها (الاستعلاء الذي يعطيها الحق في ان تكون إطاراً لهم جميعاً) وجرح خصوصية القوة التي تتمتع بها في تمايز عن قوى ومؤسسات الاجتماع السياسي الأخرى. إن شرط احتكار الدولة للعنف ووسائله ليس شرطاً هامشياً لتجلي الدولة الحديثة، بل هو شرط وجودي لا يمكن تصور الدولة والأمة بدون تحققه.

هذا، باختصار، هو جوهر الجدل الدائر حول سلاح حزب الله. هناك من يقول بالطبع ان الحرص على الدولة اللبنانية ليس هو الهم الأساسي للداعين إلى تخلي الحزب عن سلاحه، وان متعلقات هذا الجدل تستهدف في بعضها على الأقل كشف لبنان أمام الدولة العبرية ودفعه إلى معسكر النفوذ الامريكي. ولكن هذا ليس محل النقاش هنا؛ النقاش هو حول ما إن كانت قراءة فيبر للدولة والعنف قد صمدت أمام متغيرات التاريخ والواقع، أو أنها تحولت إلى ما يقرب من الثيولوجيا التي يسارع السياسيون والمثقفون (بما في ذلك العرب منهم) إلى استدعائها كلما وافقت توجهاتهم وأهدافهم. والنقاش هنا محدد بموضوعة وجود سلاح غير سلاح الدولة، ولا يتعلق باستخدام هذا السلاح ضد الدولة؛ إذ ان توجيه السلاح ضد مؤسسة الدولة يستدعي بالضرورة رداً مسلحاً من أجهزة الدولة، مهما كانت هذه الدولة. كتب فيبر أعماله الرئيسية حول التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والقانوني لأوروبا في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع العشرين. وبالرغم من انه تناول أيضاً الإجتماع الإسلامي، الآسيوي الأفريقي، وترك نصاً ذا شهرة كبيرة حول التطور الرأسمالي في الولايات المتحدة، إلا ان فيبر هو في المقام الأول دارس للاجتماع الأوروبي.

ويمكن اعتبار مقولة فيبر حول الدولة والعنف نتاجاً لتطورات فكرية واقتصادية – سياسية، أوروبية، نتاج الحروب الدينية الطاحنة التي تلت الانشقاق البروتستانتي، الثورات الاجتماعية والدستورية الدموية، وصراع القوميات؛ كما هو نتاج رؤية هوبس الصراعية المتشائمة للإنسان والاجتماع الإنساني، سعي لوك لإيجاد التوازن السلمي بين نزعات الطبيعة الإنسانية ومتطلبات الاجتماع السياسي، ورؤية هيغل المثالية المطلقة لما يمكن ان تكونه الدولة. وربما كان فيبر هو أهم دارس لحركة التحديث الطويلة التي عاشتها أوروبا منذ القرن السادس عشر، وما تركته حركة التحديث من آثار على كافة جوانب البنية الاجتماعية الأوروبية. وقد لاحظ فيبر كيف خرجت الدولة الأوروبية القومية من رحم الإمبراطورية وسلطة الكنيسة الجامعة، وكيف عززت هذه الدولة من قوتها وسلطتها. وبعد أكثر من ثلاثة قرون من الحروب الداخلية، بدت الدولة القومية وكأنها نهاية المطاف، نهاية المسعى الأوروبي للسلم والتعايش الداخليين. من أجل ان تمارس هذه المؤسسة، مؤسسة الدولة، دورها في حفظ السلم وتحقيق التوازن بين المصالح الاجتماعية المختلفة، لابد ان تكون المؤسسة الوحيدة التي تحتكر وسائل العنف وشرعية استخدامه.

هل كانت رؤية فيبر للدولة رؤية عالمية شاملة، أم هي رؤية مستمدة من التجربة الأوروبية، والأوروبية الغربية على وجه الخصوص؟ وهل يعتبر شرط احتكار الدولة للعنف حيوياً لقيام الدولة وتجليها في أي بقعة أخرى من العالم؟ بعبارة أخرى، هل يستحيل قيام الدولة الحديثة إن لم تكن الدولة الجهة الوحيدة التي يناط بها الاحتفاظ بالسلاح واستخدامه؟

في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع العشرين، عندما كان فيبر يدون ملاحظاته، كانت القوى الإمبريالية الأوروبية قد سيطرت على معظم المعمورة. في مناطق من العالم، كما شبه الجزيرة الهندية وجنوب شرق آسيا، كانت السيطرة الإمبريالية عسكرية، إدارية، واقتصادية ـ سياسية. وفي مناطق، كما في الجزائر وجنوب إفريقيا وروديسيا وجزر الكاريبي، كانت السيطرة إضافة إلى ذلك استيطانية، حيث تهيمن الأقلية البيضاء على مقدرات وحياة الأغلبية من أهل البلاد الأصليين. وفي مناطق أخرى، كما الامريكيتين وأستراليا ونيوزيلندا، كانت السيطرة الاستيطانية البيضاء قد قطعت شوطاً كبيراً، تركت السكان الأصليين أقلية منبوذة ومتهالكة في ملاجئ معزولة من بلادها. ما لم يلحظه فيبر ان التسلح في المستعمرات الاستيطانية، من الجزائر إلى جنوب إفريقيا، ومن أستراليا إلى جزر الملايو، حيث قامت إدارات أوروبية حديثة، لم يكن يقتصر على مؤسسة الحكم وجيشها النظامي. لم ينتشر السلاح بين المستوطنين البيض في شكل واسع وحسب، بل ان الإدارات الاستعمارية شجعت المستوطنين على حمل السلاح. ففي مستعمرات شاسعة المساحة لم يكن بإمكان الجيوش الاستعمارية، مهما بلغت من عدد وامتلكت من عتاد، فرض السيطرة والأمن بدون تعاون المستوطنين الأوروبيين.

قد يجادل البعض بأن تلك كانت حالات إمبريالية مؤقتة، ولكن الحقيقة ان أحداً في المستعمرات أو في عواصم الإمبرياليات الأوروبية آنذاك لم يكن يتصور ان يأتي زمن تستعيد فيه الشعوب المستعمرة (بفتح العين) حريتها واستقلالها. ما فرض تسليح المستوطنين البيض وجعله أمراً طبيعياً ومحبذاً كان الظرف الموضوعي للمستعمرات الاستيطانية. وقد بلغ تسلح المستوطنين الأوروبيين في مناطق مثل أستراليا ونيوزيلندا ان استطاع في النهاية حسم الوضع كلياً لصالح الأقلية الاستيطانية؛ بينما وفر لأقليات استيطانية أخرى التمرد على قرار الوطن الأم منح الاستقلال للشعوب المستعمرة (كما حدث في الجزائر)، أو حتى التمرد بإعلان الاستقلال من طرف واحد (كما فعلت الأقلية البضاء في روديسيا). وإن قبلنا الرؤية الفلسفية الغربية المتشائمة للطبيعة الإنسانية، فربما يمكن القول ان احتكار الدولة الأوروبية الغربية الحديثة للعنف لم يضع نهاية للعنف بل أدى إلى تصديره فقط. إذ بدلاً من ان تكون المجتمعات الأوروبية ساحة لممارسة العنف، تم توجيه العنف إلى الخارج، إلى المستعمرات الأوروبية الواسعة في آسيا وإفريقيا والامريكيتين.

بيد ان الإشكال الذي تثيره قراءة فيبر للدولة الحديثة لا يقتصر على الاستثناء الإمبريالي البارز، بل يمتد أيضاً إلى الرؤية التفاؤلية التي استبطنتها هذه القراءة. ففي القراءة الفيبرية، لا يعني احتكار الدولة للعنف سيادة الدولة وحسب، بل والتأسيس للسلم الاجتماعي، أو على الأقل منع التدافع الاجتماعي من التفاقم إلى مستوى الصراع الدموي. بكلمة أخرى، ان احتكار الدولة للعنف، وخضوع الدولة للقانون، يؤدي في النهاية إلى عقلنة العنف، وقصر استخدام الدولة لقدرتها الباطشة على الصالح العام. ما لم يره فيبر، الذي توفي قبل سنوات قليلة من اندلاع جحيم الحرب العالمية الأولى، ان الدولة الحديثة لم تكن بالحكمة والعقلانية التي تصورها. وقد شهدت سنوات الحرب الأولى، وهي حرب أوروبية في جلها، عنفاً دموياً بشعاً، أودى بحياة الملايين من البشر وإلى إدخال وسائل موت ودمار إلى ترسانات الأسلحة الحديثة لم يكن أحد يتصور ان الإنسان سيصل يوماً إلى التفكير في اختراعها، ناهيك عن استخدامها. وبالرغم من سنوات الحرب الأولى الباهظة فسرعان ما اندفعت الدول الأوروبية إلى حرب بشعة ثانية، لم تقل دماراً وموتاً عن الحرب الأولى. وفي حين خاضت الدول الأوروبية الحرب الأولى باسم المصالح وتوازنات القوى، فقد أضافت إلى مسوغات الحرب الثانية أيديولوجيات عنصرية، كان مسوغها الرئيسي سفك دماء الملايين من أبناء الأعراق والأديان والتوجهات السياسية المخالفة. لقد أدى احتكار الدولة الحديثة للعنف بالفعل إلى خفض مستوى العنف الداخلي في المجتمعات الأوروبية الغربية، ولكنه لم يؤد إلى تخلص المجتمع القاري الأوروبي من العنف والموت. بل يمكن القول ان القوة المتصاعدة لمؤسسة الدولة الحديثة كانت أحد الأسباب الرئيسية خلف الموت والدمار الهائل الذي شهدته القارة الأوروبية في الحربين الأولى والثانية.

إضافة إلى ذلك كله، فإن احتكار الدولة الحديثة للعنف لم ينطبق على كل الدول ذات المنشأ الأوروبي. ففي الولايات المتحدة، التي لعبت الميليشيات المحلية فيها دوراً بارزاً في حرب الاستقلال، ظل حمل السلاح، وتشكيل التنظيمات المسلحة المستقلة عن المؤسسة العسكرية الرسمية، حق يكفله الدستور. وبينما تعترض الإدارة الامريكية على وجود السلاح الفردي في أيدي الأفغان والعراقيين والفلسطينيين واللبنانيين، فإن الشعب الامريكي يعتبر أكثر الشعوب تسلحاً في العالم. ربما يجادل البعض بأن السلاح المتواجد في أيدي المواطنين الامريكيين لا يعتبر، من جهة الفعالية وكثافة النيران والتقنية، معادلاً لترسانة السلاح الامريكية الرسمية. وهذا صحيح فقط إن كانت المقارنة بالجيش الامريكي؛ بغير ذلك لا يقل سلاح المواطنين الامريكيين فعالية عن سلاح قوات الأمن. الأهم، على أية حال، انه قبل ثلاثة أرباع القرن أو أقل لم يكن سلاح المواطنين يختلف في مستواه كثيراً عن سلاح الدولة. وقد كان الحق الدستوري قائماً آنذاك كما هو قائم الآن.

المسألة، باختصار، ان الربط الوجودي بين الدولة الحديثة واحتكار العنف، ليس صحيحاً على إطلاقه، وليس صحيحاً من ناحية شموله لتجارب الاجتماع السياسي العالمي. ومن التبسيط، فوق ذلك، ان لا يرى السياق التاريخي والموضوعي للدولة والشعب محل النظر والاعتبار. مقولات الاجتماع السياسي، ككل مقولات علم الاجتماع، لا يجب ان تتحول إلى ثيولوجيا مصمتة، ويجب ان تقرأ دائماً من خلال الخصوصيات الفلسفية والتاريخية التي ولدتها. قد ينتهي اللبنانيون إلى اتفاق ما حول سلاح حزب الله، وقد يتفاقم الخلاف حول هذا السلاح إلى ما لا يتوقعه أو يريده أحد. هذه ليست المشكلة. المشكلة ان من التعسف، وربما من السطحية، القول بأن وجود الدولة اللبنانية وازدهارها وتجليها كمؤسسة وطنية جامعة لا يمكن تحقيقهما بدون ان تصبح الدولة الجهة الشرعية الوحيدة التي تمتلك وسائل العنف. في هذه المنطقة من العالم حمل الناس السلاح منذ قرون، بدون ان يكون وجود السلاح بالضرورة مدعاة للصراعات والحروب الأهلية. وربما بات من الحيوي، في ظل الظروف المحيطة، ان يتعلم العرب والمسلمون، وان تتعلم دولهم، كيفية التعايش مع وجود السلاح بأيدي الناس بدون خوف وخشية على مقومات الاجتماع الأهلي ومؤسسته الحاكمة.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

دارفور والمواجهة المؤجلة بين مصر واسرائيل

د. يوسف نور عوض *

■ الحرب التي وقعت أخيرا في لبنان فتحت أعين الإسرائيليين على كثير من الحقائق الجديدة في المجالين العسكري والسياسي. وقد ظهر ذلك بشكل واضح في الإنتقادات التي وجهتها الصحف الإسرائيلية للحكومة ولومها على كونها لم تفعل الكثير من أجل التقرب من العرب، واستعاضت عن ذلك بإعتماد نظرية عسكرية خالصة أثبتت الحرب الأخيرة في لبنان أنها لم تعد ذات جدوى ولا تحقق الأهداف الإسرائيلية.. وعلى الرغم من أن هذا الموقف كان واضحا لكثير من القادة الإسرائيليين فإنهم لم يظهروا ما يؤكد انهم استوعبوا الدرس واصبحوا على استعداد لتغيير مواقفهم. ويظهر ذلك بوضوح من خلال المقالة التي نشرتها صحيفة الغارديان البريطانية لشمعون بيريز الذي أعترف بأن الحرب التي واجهتها اسرائيل في لبنان كانت حربا من نوع خاص، وهي في نظره حرب قام بها الإرهاب المسلح بالصواريخ والعقائد الدينية والذي استطاع أن يواجه الأسلحة التقليدية من طائرات ودبابات إلى جانب التجمعات المدنية دون أن تكون هناك حدود فاصلة بين الجبهة العسكرية والجبهة المدنية، وقال بيريز إن هذه الحرب تم خوضها بصورة كاملة في جبهة الأرض بمساعدة عدسات التلفزيون التي اظهرت المآسي التي كان يمكن التغطية عليها في الماضي، واعترف بان اسرائيل لم تكن مهيأة لمثل هذه الحرب وكان من الحماقة استخدام الطائرات والدبابات لملاحقة أفراد من الإرهابيين في جبهة غير محددة المعالم، واستنتج بيريز أنه لا يوجد سلاح رادع يمكن أن يكون حاسما ونهائيا، ودعا إلى ان تحاول اسرائيل تطوير استراتيجية دفاعية جديدة تناسب هذه المرحلة من خلال تقنية تتمكن من التعرف على الإرهابيين من وجهة نظره بصورة فردية. ويعتقد بيريز أن اسرائيل لديها طائفة من العلماء قادرة على تطوير هذا النوع من التقنية. وفي الجانب السياسي قال بيريز إن على اسرائيل ان تعمل من أجل أن تكون في لبنان سلطة مركزية واحدة وأن يكون ذلك هو الوضع السائد في سائر الدول العربية لأن الدول التي تفقد هذه السلطة من وجهة نظره لن تكون قادرة على بسط الامن في منطقتها. وقال بيريز إن مبادلة الأرض بالسلام كانت ناجحة في كل من مصر والأردن ولكنها فاشلة بالنسبة للوضع في لبنان وفلسطين وقال إن الإنسحاب من غزة لم يوقف الصواريخ منها إلى داخل اسرائيل، ويرى أن نشر قوات الامم المتحدة مازالت تسير بطريقة عمياء من أجل تحقيق كل ما تريده اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط.

ونرى أن أخطر ما تحاول الولايات المتحدة تحقيقه لصالح اسرائيل في المنطقة مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يقوم على إثارة النعرات الطائفية والعنصرية ويتم تحت ذريعة محاربة الإرهاب والبحث عن حل ديمقراطي. وذلك كذب بكون الولايات المتحدة تدرك أن المنطقة غير مهيأة للدخول إلى مرحلة الديمقراطية وتدرك أن الديمقراطية لا يمكن أن تحصر في العملية الإنتخابية ولو كان الأمر كذلك لإعترفت أمريكا بنتائج الإنتخابات الفلسطينية وتوقفت عن دعم جمال مبارك وسيف الدين القذافي حيث يتبنى أحدهما مشروع الإصلاح السياسي في بلاده والآخر مشروع الإنتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة. وكل تلك افتراءات لا يوجد لها سند عملي في واقع الحياة السياسية في كل من مصر وليبيا، ولكن الولايات المتحدة لا تعير إلتفاتا إلى ذلك. وكما اسلمت العراق للفوضى فهي لا تمانع في أن تنتقل حالة الفوضى إلى أماكن اخرى ومنها لبنان وسورية ومصر ولعل ما يحدث في السودان في هذه المرحلة هو بداية مواجهة مؤجلة مع مصر التي على الرغم مما تقدمه من تنازلات للإدارة الأمريكية واسرائيل على حساب مصالحها الوطنية والقومية فإن اسرائيل وأمريكا تواصلان خطة محكمة من أجل توريطها في حصار سيجعلها تخضع في النهاية إلى وضع لا يقل خطورة عما يحدث في العراق.

وقد نشرت جريدة «المصريون الإلكترونية» عن صحيفة «اللوموند» الفرنسية الخطة الأمريكية المتكاملة للأجندة الإسرائيلية الأمريكية في مصر، فالخطة لا تكتفي بنصب صواريخ قادرة على ضرب السد العالي لإغراق مصر بل تعمل على التنسيق بين المخابرات الامريكية والموساد بشأن الوضع في دارفور. وتقوم الإستراتيجية في هذا المجال على نشر حالة من الفوضى في الإقليم تبرر دخول قوات امنية تكون قادرة على نشر حالة من الذعر في الإقليم تبرر دخول قوات امية تكون قادرة على نشر صواريخ أرض أرض قادرة على ضرب السد العالي وبعض المدن الكبيرة في ليبيا والشمال الأفريقي كما يقول الباحث العسكري جوزيف ألسوب، وان تكون الخطوة التالية سحق الجيش السوداني وإسقاط الحكومة السودانية وتسليم القدرات البترولية السودانية للبلاد وانتاج اليورانيوم لشركات أمريكية.

وقد نشر المحلل السياسي والعسكري في صحيفة «ليبراسيون» ان الهدف التالي هو التحكم في مياه النيل من أجل إضعاف مصر ومن ثم التحكم في منطقة الشرق الاوسط وفق خطة الرئيس جورج بوش المعادية للعروبة والإسلام، ويصبح بالتالي التدخل الامريكي في دارفور بغطاء اممي مجرد مرحلة مؤجلة للسيطرة على مصر وخلق حالة من الفوضى في داخلها، وقد صرح الرئيس البشير بانه مطلع على خطة تقسيم مصر إلى ثلاث دويلات وهوالهدف الذي تسعى إليه اسرائيل.

ولا نريد ان نزعم أن ما تسعى إليه الولايات المتحدة واسرائيل امر سهل التحقيق، فقد أثبتت كل المؤشرات السابقة على ان هاتين الدولتين قادرتان على التورط في سياسات تكلف كثيرا ويكفي أن نرى اليوم المملكة العربية السعودية تتجه لشراء سلاح من فرنسا بقيمة مليارى دولار في هذا العام وأربعة مليارات في العام المقبل إلى جانب شراء اسلحة بمليارين من الولايات المتحدة وهو مبلغ يعطي أكثر من ثلاثين اسرة سعودية مبلغ مئتين وخمسين ألف دولار للاسرة الواحدة يمكنها أن تسهم في إنعاش الإقتصاد السعودي.

والسؤال هو ما أهمية هذه الاسلحة ولماذا تحاول دول المنطقة التصرف على هذا النحو بتوهم أنها تحمي نفسها من اخطاء ارتكبتها الولايات المتحدة واسرائيل؟ إنه وضع يحتاج لتفكير عميق من الدول العربية المطالبة بان تنتهج اسلوبا جديدا في التعامل مع واقع لا يقبل الإسترخاء والضعف اللذين اصبحا سمة بارزة في الحياة السياسية العربية. ولعل مصر تتحمل المسؤولية الكبرى في المنطقة ويعتبر تصحيح مسار سياساتها الضمان الحقيقي لان تستعيد المنطقة شيئا من حقوقها الضائعة.

* كاتب من السودان

مواجهة البكائية الامريكية

د. علي محمد فخرو

■ بعد بضعة أيام سيعود العالم كله للإستماع مجدداً للبكائية الامريكية بمناسبة ذكرى اعتداءات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر). ستتحرّك الماكنة الإعلامية الامريكية الهائلة لتخلط أوراق الحقائق مع أوراق الاتهامات والأوهام، لتبرر احتياجات بربرية وسفك دماء بريئة، لتدعي انتصارات يدحضها الواقع كل يوم، ولتستعمل المناسبة لدعم طموحات الأصولية اليمينية الامريكية للبقاء في السلطة واستراتيجياتها العولمية للسيطرة على العالم ونهب ثرواته. فإذا كانت الصهيونية العالمية قد نجحت في تجديد شباب بكائية الهولوكوست عبر أكثر من ستين عاماً، فأحرى باليمين الامريكي الجديد أن يفعل ذلك وأكثر، وعلى العرب والمسلمين أن ينتظروا قلبهم إلى صنم يرجمه الامريكيون وحلفاؤهم كل ايلول (سبتمبر) لسنين طويلة قادمة باسم الدين الجديد: دين محاربة الإرهاب.

تلك مقدمة لتوضيح طبيعة وثقل العبء الجديد الذي ستحمله هذه الأمة اضافة إلى أعبائها التاريخية والمصيرية الأخرى التي تنوء بحملها وهي في حالة إعيائها الحالي. وفي هذه المرة ستضاف إلى إشكالياتنا السياسية والاقتصادية، والتي هي نتيجة تراكمات عبر العصور، إشكالية ثقافية ـ ايديولوجية بالغة التعقيد والقابلية للاستمرار والتجدد عبر المستقبل البعيد. هل هناك فكاك من البقاء في هذه الحلقة الجهنمية التي أدخلت أحداث ايلول (سبتمبر) العرب في دوامتها؟ الجواب المعقول والممكن هو في الجانبين التاليين:

فأولاً: هناك تداعيات ردود الفعل التي أعقبت أحداث ايلول (سبتمبر) المأساوية. فالتقييم الموضوعي المتداول الآن يشير إلى فضائح وأخطاء وتغطيات إعلامية وصفقات مالية، ارتكبت باسم محاربة الإرهاب، فاقت في بشاعاتها الإرهاب نفسه. فابتداء بالشبهات والأسئلة المسكوت عنها والتي أحاطت بأحداث ايلول (سبتمبر) نفسها. مروراً بفضائح أكاذيب المبررات المفتعلة لاجتياح العراق ولفضائح سجون أبوغريب وغوانتانامو وبالارتباطات الوثيقة بين كبار المسؤولين في بعض الحكومات الغربية وشركات ماسمي بإعادة إعمار العراق أو أفغانستان وانتهاء بعشرات الكتب والدراسات التي بينت أن أهم هدف لكل ماجرى هو الاستيلاء على والتحكم في بترول العرب والمسلمين بدأت تتبين للرأي العام الغربي على الأخص مدى هامشية موضوع مقاومة الإرهاب العالمي ومدى هيمنة أهداف خفية أنانية اقتصادية وعسكرية وجيو ـ سياسية للولايات المتحدة وانكلترا على الأخص.

لقد استطاعت مجموعات صغيرة من الإعلاميين والكتاب الغربيين الإصرار على زرع الشك في أذهان مجموعات متزايدة من مواطنيهم في مدى صدقية ونزاهة بعض مسؤولي حكوماتهم، وبذر التساؤل حول ضحالة التعميمات التي طالت العرب والمسلمين ودين الإسلام. وعندما يتحدث هؤلاء عن أي فرد امريكي واحد لم يمت بسبب الإرهاب في بلاده خلال الخمس سنوات الماضية في حين مات أكثر من سبعين ألف من المدنيين الأبرياء العرب والمسلمين في العراق وأفغانستان وفلسطين ولبنان وغيرهم بسبب الظلم الإرهابي الحربي الجائر من قبل القوى الانكلو ـ الامريكية ـ الصهيونية فانهم يفتحون عيوناً كانت قد أعمتها آلة الإعلام المنحازة لتلك القوى. السنوات القادمة ستشهد المزيد من تعرية الأكاذيب والأهداف الخفية وستقلل حتماً من حملات الكراهية ضدنا.

وثانيا: يمر الاحتفاء بذكرى الأحداث التاريخية، التي تصبح مع الوقت إيديولوجيات وهلوسات، في مرحلتين، معتمداً على وضع الأمة الموجه هذا الحدث ضدها فالأمة الضعيفة ستواجه حملات دعائية تستهدف ثقافتها ووجودها كما هو الحال بالنسبة للأمة العربية وهي في ضعفها الحالي. بينما ينقلب الاحتفاء إلى تذكر فولكلوري لايضر ولايؤذي الأمة الموجه إليها إن أصبحت هذه الأمة منيعة عزيزة وقوية. وهنا ترتسم ملامح التعامل المستقبلي مع حلقة أحداث 11 ايلول (سبتمبر) الجهنمية: أن تبني الأمة العربية نفسها وتقوى وتخرج من هذا الحطام التاريخي الذي تعيشه، وهذا موضوع طويل مكرر معروف.

من داخل مجتمعات الدول والقوى التي تسعى لجعل ذكريات أحداث ايلول (سبتمبر) ضريبة سنوية يدفعها العرب والمسلمون في سمعتهم وصورتهم الأخلاقية ودينهم تخرج قوى شريفة لتقاوم ذلك وتتكفل بالجانب الأول، فهل سنستطيع نحن أن نفعل شيئاً تجاه الجانب الثاني؟ هذا سؤال نحتاج أن نواجهه في شهر ايلول (سبتمبر) من كل سنة.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364